

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيبازيوا (زمبابوي)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/65/326، 327، 355، 365، 366، 372)

١ - السيد عبد العزيز (مصر): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية (A/65/327) يجب أن تنفذ، لضمان أن تطبق إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن ينتهي الإفلات من العقاب في الأراضي العربية المحتلة. وما زالت حالة حقوق الإنسان هناك فاجعة، والحركة جازعة جزعا شديدا إزاء النمط البعيد العهد للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، واستنتاجات اللجنة الخاصة، وسيطرة ثقافة الإفلات من العقاب في هذه الأراضي.

٢ - ويساور الحركة القلق البالغ للتدابير التي تتخذها إسرائيل لنقل السكان المدنيين الفلسطينيين من المناطق الاستراتيجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بإجراءات غير قانونية كالإجلاء القسري، وهدم المنازل، والاستمرار في بناء الجدار، وإلغاء حقوق الإقامة، ومواصلة الأنشطة الاستيطانية. ويضاف إلى ذلك أن السلطة القائمة بالاحتلال ماضية في إنشاء شبكة من نقاط التفتيش وحواجز الطرق في جميع أنحاء الأرض تحدّ من حركة الناس والبضائع، وتقوض وحدة الأرض وسلامتها بشكل خطير، وتعزل القدس الشرقية عن محيطها العربي في الضفة الغربية. ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذه الممارسات غير القانونية.

٣ - ولا تزال الحالة في غزة تحظى بأولوية عليا لدى الحركة. فحالة حقوق الإنسان المتردية تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. ولا تزال تدابير العقاب الجماعي القاسية وأثر الحصار المستمر والعواقب الدائمة للعدوان العسكري الإسرائيلي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ويتعين على السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم كل الاحترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وعلى إسرائيل أن ترفع حصارها غير القانوني تماما، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة دإط - ١٨/١٠ بوجه خاص، وأن تفتح جميع المعابر في غزة.

٤ - ومن بواعث القلق المتزايد احتجاج أكثر من ٦٢٠٠ فلسطيني في المرافق الإسرائيلية، حيث تتحدث التقارير باستفاضة عن التعذيب وسوء المعاملة، بالإضافة إلى آلاف من المحتجزين الآخرين غير المسجلين. وتدعو الحركة إلى إطلاق سراح هؤلاء السجناء فورا، وإلى القيام على سبيل الأولوية بتفتيش دولي مناسب على حالتهم.

٥ - وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري، تؤكد الحركة من جديد أن أعمال إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، واتفاقية جنيف الرابعة، وتدعو إسرائيل إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب التام إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٦ - وتدعو الحركة إسرائيل إلى تهيئة مناخ يؤدي إلى مفاوضات السلام، بعدة سبل منها الكف عن الاستفزازات والإجراءات الرامية إلى تغيير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، ولا سيما القدس الشرقية؛ وإلى التعاون مع الجهود المبذولة لكفالة استمرار المفاوضات والتوصل إلى حل

الاستيطان في الأرض المحتلة. لقد حان الوقت لأن يحوّل المجتمع الدولي أقواله المتعلقة بالدعم إلى أفعال على أرض الواقع، بوقف انتهاك إسرائيل للحقوق الفلسطينية.

١١ - إن قطر، رغم أنها دولة صغيرة، قامت بجهود جبارة لدعم الشعب الفلسطيني سياسيا وماديا. وستستمر في بذل كل ما بوسعها لكي لا يتم تركيع الشعب الفلسطيني، ولكي لا يتم أيضا نسيان الشعب العربي في الجولان المحتل.

١٢ - ووجه الانتباه إلى تدنيس إسرائيل للمقدسات الإسلامية، ومنها الحرم المقدسي الشريف، حيث سُمح للمتطرفين من المستوطنين بالاعتداء على المصلين، وقيامها بطرد المسلمين والمسيحيين من مدينة القدس، لطمس الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للمدينة. وهذه السياسات، المضرة بفرص إقامة السلام، يجب أن تداركها إسرائيل إلى أن تمثل فوراً وبدون شروط للقرارات التي تفيد بأن قراراتها لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل هي قرارات لاغية وباطلة، وليس لها سند قانوني دولي. وقال إن إنهاء الاحتلال سيوفر مستقبلاً أفضل لشعوب المنطقة بأكملها، بما فيها الشعب الإسرائيلي.

١٣ - إن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة سيبرهن على حُسن النوايا باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لأزمة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد أكد أهمية عمل اللجنة الخاصة وضرورة إبقاء قضية فلسطين على جدول أعمال اللجنة الرابعة.

١٤ - السيد ويسبرود (إسرائيل): أكد من جديد اهتمام إسرائيل بالحفاظ على حقوق الإنسان. وقال إن في بلده سلطة قضائية مستقلة وعالية الخبرة، ومجتمعاً مدنياً نشطاً، وصحافة حرة، وإنه يدعم حقوق الإنسان باعتبارها قيماً أساسية لها حرمتها. والمؤسف أن تقرير اللجنة الخاصة

عادل ودائم وشامل للصراع، يقوم على إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء تكون عاصمتها القدس الشرقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحداً في مطالبته لإسرائيل باحترام التزاماتها القانونية كسلطة قائمة بالاحتلال والكف عن انتهاكاتها. وهذا الاحترام لا غنى عنه لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين من خلال تسوية تتفق عليها الأطراف وتقوم على المبادئ والمرجعيات المتفق عليها.

٧ - وتؤكد الحركة من جديد التزامها بحل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وأن يستعيد الشعب الفلسطيني فوراً حقه الثابت في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة.

٨ - السيد آل خليفة (قطر): أثنى على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية لما تؤدي به عملها من حيادية وموضوعية، على الرغم من جهود إسرائيل لعرقلة نشاطها. إن الاحتلال هو أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان لا تزال إسرائيل ترتكبه بحق شعب أعزل. ولا يمكن تبرير هذه الانتهاكات بدعوى مكافحة العنف والإرهاب: فلكل إنسان حق مشروع في الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي، وهو الكفاح الذي لا يمكن مساواته بالعدوان العسكري.

٩ - إن انتهاكات إسرائيل للحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين قد أدت إلى انخفاض غير مسبوق في المستوى المعيشي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، الذي فاقم الحصار المفروض عليه من معاناة سكانه. وعلاوة على ذلك فإن تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية لا يمس فقط حقوق الإنسان لمئات الآلاف من الفلسطينيين، بل يؤثر أيضاً على أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

١٠ - ويجب على المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بالتوقف فوراً عن ممارساتها اللاإنسانية وغير القانونية، بما فيها

وعلاوة على ذلك وافقت إسرائيل، في الأربعة أشهر الماضية، على ٣١ مشروعاً إنمائياً دولياً جديداً في قطاع غزة، وكان قد اكتمل عدد من المشاريع الأخرى في مطلع العام. وتعمل إسرائيل مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان الشريكة على دفع المشاريع الإنمائية في غزة قدماً، في نفس الوقت الذي تتأكد فيه من تلبية احتياجاتها الأمنية.

١٨ - واتخذت إسرائيل أيضاً خطوات مهمة لتعزيز اقتصاد الضفة الغربية وتحسينه بشكل واسع، بما في ذلك برفع مئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش. ولم يكن لهذه التدابير أن تتخذ دون تروء، وبخاصة أن بعض الإسرائيليين قتلوا منذئذ في أماكن رفعت منها نقاط التفتيش. على أن هذه التدابير كان لها أثر اقتصادي كبير: فوفقاً لما يقوله صندوق النقد الدولي، فإن النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠ بلغ ٩ في المائة في الضفة الغربية و ١٦ في المائة في غزة.

١٩ - ومن غير المعقول أن نسمع إدانة وانتقاداً للنظام القضائي في إسرائيل وسجلها في مجال حقوق الإنسان من بلدان في المنطقة وخارجها تضم سجونها ناشطين كثيرين في مجال حقوق الإنسان وتعدم فيها حرية الصحافة واستقلال القضاء. إن تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تبين بوضوح أن هذه البلدان تفضل مهاجمة إسرائيل على بذل الجهود لتحسين ممارساتها.

٢٠ - إن إسرائيل ملتزمة بالوصول إلى اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين يتيح لشعبيهما العيش في سلام وأمن وكرامة. وتدعو إسرائيل جيرانها العرب إلى اتخاذ خطوات ملموسة وشجاعة صوب السلام، بدلاً من الانخراط دوماً في خطب جوفاء. وتحقيقاً لذلك تأمل إسرائيل أن يعود الفلسطينيين إلى المفاوضات المباشرة دون تأخير.

(A/65/327) لم يسع إلى النهوض بحقوق الإنسان، بل إلى ذم إسرائيل والحط من حق مواطنيها في العيش في سلام وأمن.

١٥ - إن هذا التقرير، بينما يوجه انتقاداً واسعاً وقاسياً إلى إسرائيل، فاته أن يذكر أنه منذ عام ٢٠٠١، أُطلق أكثر من ٨ ٨٠٠ قذيفة من قطاع غزة على البلدات والقرى الإسرائيلية. وأغفل أيضاً تعزيز القوة العسكرية الراهنة لحماس، مما يهدد المدنيين وكذلك المنظمات الدولية في المنطقة. ولم يرد أي ذكر لاحتجاز حماس للجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط لأكثر من أربعة أعوام، حارمة إياه من أبسط حقوق الإنسان، بما في ذلك زيارة الصليب الأحمر.

١٦ - إن التفسيرات التي تذهب إلى أن هذه المسائل لا تدخل في ولاية اللجنة الخاصة تعفي هذه اللجنة بشكل مريح من التزاماتها الأساسية بتقصي الحقائق بشكل محايد وموضوعي. وما لم يوضع دور حماس التخريبي في المنطقة داخل السياق، فإن التقرير سيعجز عن تقديم أي شيء قريب من الصورة الحقيقية للوضع على أرض الواقع. إن إسرائيل ترفض وستظل ترفض التعاون مع اللجنة الخاصة ما دام من الواضح أن عملها ينتهي إلى استنتاجات ونتائج محددة من قبل ويحكم سلفاً بأن إسرائيل مذنبه.

١٧ - لقد وقعت تطورات إيجابية عديدة في الضفة الغربية وغزة في العام الماضي. فعلى الرغم من استمرار الهجمات الإرهابية من قطاع غزة، قررت إسرائيل تحرير النظام الذي بموجبه تدخل البضائع المدنية إلى المنطقة، وزيادة تدفق المواد اللازمة للمشاركة تحت مراقبة المنظمات الدولية. والبضائع الوحيدة التي ما زالت مقيدة هي الأسلحة والمواد الحربية، فضلاً عن بعض المواد المزدوجة الاستخدام. وكان من نتيجة ذلك أنه منذ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تضاعف عدد الشاحنات التي تدخل غزة فبلغ نحو ٢٥٠ شاحنة في اليوم.

الإقامة. ويضاف إلى ذلك ازدياد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين والأفعال الإجرامية التي تتعرض لها ممتلكاتهم، وبخاصة في الأشهر الثلاثة الماضية.

٢٥ - ورغم ما أعلنته إسرائيل من تخفيف الحصار على غزة، ما زالت القيود والعوائق قائمة، وتعوق بشكل خطير تقدم عملية التعمير في قطاع غزة وتعرقل حركة الناس. وهناك أيضا أكثر من ٦ ٢٠٠ فلسطيني، بينهم أطفال، تحتجزهم إسرائيل ويتعرضون للإذلال والمعاملة المهينة والتعذيب، في منافاة واضحة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٦ - إن التوسع المزمع في المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل مدعاة للقلق البالغ. فهذا التوسع غير القانوني سيغير التركيبة المادية والديمغرافية للمنطقة، وسيحرم السكان من الموارد الشحيحة، ومنها المياه.

٢٧ - إن سياسات وممارسات إسرائيل غير المشروعة التي تنتهك حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة يجب أن تتوقف، ويجب أن تحاسب السلطات الإسرائيلية عليها. وعلى المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن بخاصة، معاقبة إسرائيل على عدم امتثالها للقرارات ذات الصلة. إن ماليزيا تساند تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، مشيرة إلى أن انتقاد التقرير لا يغير من حقيقة أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة.

٢٨ - السيد الشابي (المغرب): لفت الانتباه إلى التدهور الخطير للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة استمرار إسرائيل في حرق القانون والانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين وحرّياتهم. ويعاني السكان في قطاع غزة بوجه خاص معاناة رهيبه في أعقاب ثلاث سنوات من الهجمات

٢١ - السيد بوسالمي (تونس): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/65/327) يذكر باستمرار تحديّ إسرائيل للقانون الدولي وإنكارها لأبسط حقوق الفلسطينيين، ومنها الحق في الحياة والتعليم والصحة. ومرة أخرى كانت استنتاجات اللجنة الخاصة مشابهة لسابقتها في السنوات الماضية، وهي استنتاجات تشير إلى نمط من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والممارسات اللاشرعية التي تهدد أي آفاق للعملية السلمية واستمرار العملية التفاوضية. وفي هذا الإطار دعا إلى الوقف الكلي لعمليات الاستيطان ووضع حد لتجزئة السكان الفلسطينيين اجتماعيا وجغرافيا واقتصاديا.

٢٢ - إن المعاناة الرهيبة لسكان غزة نتيجة للحصار وجهود إسرائيل لتغيير هوية مدينة القدس وخصائصها الديمغرافية لا بد من استنكارها. إن أعمال اللجنة الخاصة للتذكير بهذه الحالة ضرورية، ويجب أن تستمر حتى ينتهي الاحتلال ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

٢٣ - إن تونس تعتبر القضية الفلسطينية قضية حق طبيعي في الوطن والحرية والكرامة، وقد عملت على جميع المستويات من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية، وإقامة دولة مستقلة، وتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وهي تدعو إسرائيل إلى وضع حدّ لممارساتها اللاشرعية في الأراضي المحتلة، وتحث المجتمع الدولي على ضمان احترام إسرائيل للمواثيق والقرارات الدولية التي تشكل، هي ومبادرة السلام العربية ومرجعيات عملية السلام الأخرى، أساس سلام عادل ودائم وشامل.

٢٤ - السيد علي (ماليزيا): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة قد تفاقمت لعدة أسباب منها التوسع في المستوطنات غير القانونية، وهدم المنازل، والإجلاء القسري، واستمرار بناء الجدار العازل، وإلغاء حقوق

لمدينة القدس، ويندد بكل التدابير التي من شأنها المسّ بهويتها التاريخية والدينية، بما في ذلك ترحيل السكان من القدس الشرقية واستئناف النشاط الاستيطاني. وفي هذا الصدد فإن صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب يحث المجتمع الدولي على وقف كل الأعمال والمشاريع التي تستهدف النيل من حرمة المسجد الأقصى وأماكن أخرى في القدس الشريف.

٣٢ - وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته بشأن حماية الشعب الفلسطيني، وأن يتحرك بشكل حازم وفعال من أجل تفضي أهيار المفاوضات والعودة إلى دوامة العنف، وأن يستفيد من الإجماع الدولي في تعزيز إقامة سلام عادل ودائم على أساس الحل المبني على وجود دولتين.

٣٣ - السيد أحمد (السودان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/65/327)، الذي يشير إلى جرائم حرب ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، يصف انتهاكات إسرائيل الخطيرة والممنهجة للقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، سالباً حقوق السكان في حرية الحركة، وحقهم الأساسي في مستوى معيشي لائق، وموقعة نسبة مرتفعة من السكان الفلسطينيين تحت خط الفقر. ويلفت التقرير الانتباه إلى طائفة من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، مثل بناء المستوطنات، وإقامة الجدار العازل، ومصادرة الأراضي، والاعتداءات الإسرائيلية على مرافق الأمم المتحدة في غزة وقوافل المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك يصف التقرير استمرار إسرائيل في احتلالها غير القانوني للجزء السوري الذي ضمته، في انتهاك سافر للقانون الدولي.

٣٤ - إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في مشكلة الشرق الأوسط، ولن تحلّ إلا بإلغاء الاحتلال، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتسوية قضية اللاجئين

العسكرية الإسرائيلية وفرض حصار ألحق أضراراً جسيمة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة.

٢٩ - إن استمرار إقامة الجدار العازل في الضفة الغربية يشكل تحدياً سافراً للمواقف الدولية المنددة بسياسات إسرائيل العنصرية. فالجدار يفرض قيوداً على الحركة الداخلية للفلسطينيين في الضفة الغربية، ويؤثر بشكل سلبي على مصادر رزقهم، ويحوّل مدتهم وقراهم إلى جزر معزولة، ويدفع بالآلاف منهم إلى هجرة ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك يساهم الحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة الفقر والبطالة بين شرائح واسعة من السكان الفلسطينيين، في وقت تؤدي فيه المنعطفات السياسية الخطيرة إلى شل قدرات الحكومة الوطنية على الاستجابة لحاجيات السكان في مجالات التعليم والصحة والسكن. وإضافة إلى ما سبق، ما زال ٦ ٢٠٠ معتقل فلسطيني موجودين في السجون الإسرائيلية، يرزحون تحت وطأة التعذيب ويعانون أشكالاً أخرى عديدة من سوء المعاملة.

٣٠ - والسكان العرب ليسوا بأحسن حالاً في الجولان السوري المحتل، حيث يتعرض حتى موظفو الأمم المتحدة لتعسفات خطيرة. وتُفرض على الفلاحين السوريين المحليين ضرائب مجحفة، وتصادر أراضيهم، في الوقت الذي تستغل فيه سلطات الاحتلال المياه والثروات الطبيعية الأخرى، وتُفرض إجراءات إدارية تستهدف تهويد الجولان. وطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبوقف كل انتهاكاتهما للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

٣١ - إن المغرب ملتزم بالعمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة، وينادي بحماية المدنيين وتخويلهم حقهم في العيش الكريم في إطار دولة ذات سيادة كاملة. ويؤكد المغرب ضرورة احترام الوضع الخاص

٣٨ - وعلى إسرائيل أن ترفع الحظر وأن تقوم فوراً بفتح جميع المعابر الحدودية، للسماح بحرية حركة البضائع والأفراد والمساعدة الإنسانية. وتود بنغلاديش أيضاً أن ترى حرية حركة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة جميعاً، وانتهاء العقاب الجماعي للمدنيين في غزة، ووقف بناء الجدار العازل، والامتنال التام لفتوى محكمة العدل الدولية وكل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لضمان محاكمة وظروف احتجاز عادلة، بما يتفق ومسؤوليات إسرائيل الواردة في خريطة الطريق.

٣٩ - ويؤكد وفدها من جديد دعمه الكامل للحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني في دولة ذات سيادة ومستقلة تكون القدس عاصمتها، ويؤيد تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة.

٤٠ - السيد الزباني (البحرين): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/65/327) يقدم معلومات مقلقة عن الوضع المتدهور في الأراضي العربية المحتلة، فيما يتعلق بمستوى التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يشير إليها مجلس الأمن في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) بوصفها "من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف" ويحميها القانون الدولي. ورغم أن إسرائيل، على منوال ما كان يحدث في كل عام، أوصدت أبواب الأراضي المحتلة في وجه اللجنة الخاصة، فقد تمكنت اللجنة من أن تجمع الوافر من المعلومات حول الممارسات العنيفة للسلطة القائمة بالاحتلال.

٤١ - إن تمادي إسرائيل في انتهاك سياسة الضم والاستيطان يتنافى مع أحكام الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربع، وبالإضافة إلى ذلك اعتبرت قرارات الأمم المتحدة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، عقبة في طريق السلام. وقد أدان مجلس الأمن هذه الممارسات، واعتبرها ليست

الفلسطينيين وفقاً للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية. وتدعم حكومته دعماً كاملاً الشعب الفلسطيني في نضاله لاسترداد حقوقه، وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من الجولان السوري المحتل. وتدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها غير القانونية، واتخاذ تدابير فورية لحماية الشعب الفلسطيني، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب. كما تدعو حكومته المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الحصار على غزة وفتح كافة نقاط العبور للسماح بحركة الأشخاص والبضائع.

٣٥ - السيدة خان (بنغلاديش): أشادت بالجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الخاصة، رغم رفض إسرائيل السماح لهم بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة. ويصف تقريرهم انتهاك إسرائيل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب؛ وازدراءها للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي مسائل تثير القلق البالغ.

٣٦ - إن الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة ذات سيادة ظل معطلاً لأكثر من أربعة عقود. وتستخدم إسرائيل القوة المفرطة في تحدّد للقانون الدولي، ولا تزال تفرض قيوداً شاملة على الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤدي الأعداد المتزايدة من حواجز الطرق والاستمرار في بناء الجدار العازل والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية إلى تردّي الحالة الإنسانية.

٣٧ - وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة فإن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لا يمكن لها من الناحية القانونية أو الأخلاقية أن تتصل من مسؤولياتها فيما يتعلق بكفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعب الواقع تحت احتلالها، وهو ما تكرر تأكيده في قرارات مختلفة للجمعية العامة ومجلس الأمن على مرّ السنين.

هناك نحو ٢٠٠ ٣٠١ مستوطن، ولاحظت اللجنة الخاصة ارتفاعا ملحوظا في الهجمات التي يشنها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. ومنذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أصبحت إسرائيل تعتبر قطاع غزة "كيانا عدوا"، وأغلقت كل المعابر الحدودية، وهو ما يشكل عقابا جماعيا يؤثر تأثيرا كبيرا على السكان الفلسطينيين.

٤٦ - وفي الجولان العربي السوري المحتل، ما فتئت إسرائيل تواصل سياسات الضم والاستيطان، على النقيض من فحوى القرارات الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل فرض قوانينها وإدارتها وولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا وليس له أي مفعول قانوني دولي. ولعل ما يكشفه نوايا إسرائيل قيامها بربط اقتصاد القرى العربية السورية المحتلة بالسوق الإسرائيلية، ومحاولتها دفع هذا الاقتصاد إلى التبعية للشركات الإسرائيلية. وإضافة إلى سياستها في الاستيطان والاستيلاء على الأرض والمياه، فإنها تسعى إلى طمس عروبة الجولان السوري المحتل، وإلغاء الثقافة والتراث العربيين من أذهان سكانه السوريين.

٤٧ - وقد أكد الموقعون على إعلان الألفية على حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، كما أكدوا تصميمهم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط خيار استراتيجي يستدعي التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والالتزام بتنفيذ خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات والمنهجيات. إن معاناة الشعب الفلسطيني والعرب السوريين في الجولان المحتل لن تنتهي ما دامت إسرائيل تواصل احتلالها للأراضي العربية وتجتثم عليها بانتهاج سياسة الضم والاستيطان؛ ولن تُمارَس حقوق الإنسان والحريات

ذات قيمة قانونية، وتشكل عقبة كأداء في طريق تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، واعترض على إعلان البرلمان الإسرائيلي مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. وفي قرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠) بوجه خاص، أكد المجلس على بطلان جميع التدابير التي من شأنها تغيير طابع القدس.

٤٢ - ويأتي الاستمرار في مدّ الجدار العازل مخالفًا لفتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ التي طالبت بإزالته. وقد ذهب الأمين العام في تقرير سابق (A/60/539-S/2005/701) إلى أن بناء الجدار، بالاقتران مع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة، يشكل تحديا رئيسيا يواجه تحقيق الهدف الذي ترمي إليه خريطة الطريق، وهو الحل الشامل للصراع القائم على أساس وجود دولتين.

٤٣ - إن التوسع في المستوطنات الإسرائيلية يشكل مظهرا من مظاهر فقدان الفلسطينيين التدريجي لسيطرتهم على أراضيهم وهويتهم الوطنية. فوجود المستوطنين سيسهم في تجزئة الأرض وتحويلها إلى جيوب معزول بعضها عن بعض، بسبب القيود المفروضة وسياسة الإغلاق، التي قادت إلى تقلص الاقتصاد الفلسطيني، وانتشار البطالة، وتفشي الفقر بين السكان.

٤٤ - ورغم أن تشييد المستوطنات يُعد حرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في فتاها، فقد واصلت إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وبخاصة في القدس الشرقية وما حولها.

٤٥ - ويذكر الأمين العام، في تقريره عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل (A/65/365)، أن إسرائيل، في انتهاك لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لم توقف نشاطها الاستيطاني. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان

الشريف، في حين تشكل عمليات الحفر الواسعة والاستفزازية التي تقوم بها خطرا على المعالم الأثرية التاريخية والدينية في المدينة.

٥١ - وعلى مرّ الأعوام قدمت مبادرات مختلفة لحل قضية فلسطين، ولكنها فشلت. والمشكلة الأساسية هي استمرار الاحتلال غير القانوني لفلسطين ولأراض عربية أخرى، والتحدي المتصلب من جانب النظام الإسرائيلي للقانون الدولي. وترى الجمهورية الإسلامية أن جميع الفلسطينيين الذين لهم حق مشروع في أرض فلسطين - بمن في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود، ومنهم بوجه خاص اللاجئون الفلسطينيون الذين عانوا أعواما من النفي - هم الذين يجب أن يقرروا مستقبلهم بحرية في استفتاء عام. ولا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة باختيار ديمقراطي. ومن الواضح أن الأمم المتحدة قادرة على أن تدعم هذا الحل بشكل فعال.

٥٢ - إن الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، ويجب إدانة جميع الخطوات التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال لإنكار ما لسكانه من حقوق الإنسان ولزرع مستوطنات يهودية غير قانونية فيه.

٥٣ - السيدة الغرايبة (الأردن): قالت إنه يلزم مواصلة اللجنة الخاصة لعملها إلى حين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بصورة كاملة، ودعت إسرائيل إلى التعاون مع اللجنة والامتنال لتوصياتها.

٥٤ - ومن الواضح من التقرير المؤلم للجنة الخاصة أن الممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي المحتلة تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي، ولا تنسجم مع الرغبة في تحقيق السلام. وإذا كانت إسرائيل ترغب في تحقيق السلام، فإن عليها أن تتوقف فورا عن كافة تلك الممارسات التي

الأساسية وفقا للمواثيق الدولية إلا بزوال الاحتلال وبلوغ الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

٤٨ - السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن آلة الحرب للنظام الإسرائيلي ظلت لعقود تقتل المدنيين الفلسطينيين. إن أفعالها الوحشية، التي ترد بالتفصيل في تقارير الأمم المتحدة وقراراتها، تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي كل أنحاء الأرض المحتلة، يواجه الفلسطينيون محنة مروّعة، ويعيشون في مناخ من الرعب يخرب جميع جوانب حياتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتعرض الفلسطينيون بشكل منتظم لإنكار ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية، ويتعرضون للإذلال كل يوم.

٤٩ - إن حصار قطاع غزة، الذي أغلقت جميع معابر الحدودية لأكثر من ثلاثة أعوام، قد تفاقم من جراء العدوان الإسرائيلي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتنتج عنه عواقب كارثية إنسانيا واقتصاديا. فالناس محرومون من الغذاء ومن المواد والخدمات الأساسية، وتُنكر أبسط حقوقهم، مثل حرية التنقل، والحق في العمل، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والتمتع بظروف معيشية ملائمة. وتصل معدلات الفقر والبطالة إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة و ٦٠ في المائة على التوالي. وترى حكومته أن الحصار الوحشي يعتبر جريمة ضد الإنسانية، ويشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين وعلى استقرار المنطقة. وهو، علاوة على ذلك، شكل من العقاب الجماعي محظور في القانون الدولي. ويزيد على ذلك أن تعرض إسرائيل مؤخرا لقفلة للمساعدة الإنسانية كان عملا من أعمال قرصنة الدولة.

٥٠ - وفي الضفة الغربية تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية، وبناء الجدار العازل، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي. ومن أهداف توسعها تغيير نسيج وديمغرافية القدس

٥٧ - وختاماً أكدت مركزية القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع في المنطقة، وقالت إن بلدها ما زال على قناعة بأن تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والشامل هو المدخل لحل مشاكل المنطقة الأخرى، بما فيها التطرف والإرهاب والعنف. وفي هذا الصدد فإن بلدها يأسف لقرار الحكومة الإسرائيلية عدم تجميد البناء في المستوطنات أو حتى تمديد مهلة التجميد، مما يهدد بتعطيل العملية التفاوضية، خلافاً لرغبات المجتمع الدولي.

٥٨ - السيد بلخير (الجمهورية العربية الليبية): قال إنه على مدى ٦٠ سنة ونيف من سلطة الاحتلال الصهيوني، أصبح واضحاً أن الإرهاب مفهوم رئيسي متأصل في ممارساتها، ولذلك أنشأ المجتمع الدولي اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وعلى غرار الهيئات الدولية الأخرى، ووجهت اللجنة بسياسة عدم التعاون التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال، وعدم امتثالها لعدد كبير من القرارات الدولية، وهذا يؤكد أنها لا تولي اهتماماً للشرعية الدولية. ولذلك فإن وفده يبحث الأمم المتحدة على إلزام إسرائيل بالتعاون مع هيئاتها، حتى يتسنى للمنظمة أن تقوم بالمهام المناطة بها.

٥٩ - وما فتئت إسرائيل تتهم المنظمات الدولية والقرارات التي تتخذها بأنها مسيّسة وتفتقر إلى النزاهة. غير أن وفده يرى أن موقف المجتمع الدولي يجب أن يحفز الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في موقفها الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه عنصري.

٦٠ - إن تقرير اللجنة الخاصة يعكس مدى بشاعة الاحتلال الصهيوني الذي لا يتوانى، من أجل تحقيق أهدافه، عن ممارسة القتل خارج القانون، وسياسة الاغتيالات الإرهابية الممنهجة، والتهديدات الموجهة إلى منظمات حقوق

تتناقض مع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٥٥ - وفي هذا الوقت تتكثف الجهود الدولية لإيجاد البيئة الكفيلة بإنجاح مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصولاً لتجسيد حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، لتعيش بسلام في إقليم مستقر، بما فيه إسرائيل. وعلى ذلك فإن بلدها يطالب إسرائيل بأن تتجاوب مع هذه الجهود لكي تستأنف المفاوضات المباشرة وتسفر عن نتيجة إيجابية تعالج كافة قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس واللاجئون والحدود، ووقف كل الإجراءات الأحادية الجانب الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، التي تشمل البناء في المستوطنات، وأعمال التهجير القسري والترحيل، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم منازل الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين وطردهم منها. إن كافة أشكال الحفريات والأنفاق تحت وحول الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة يجب أيضاً وقفها. فهذه الإجراءات لا تنتهك فقط قواعد القانون الدولي، بل تشكل أيضاً إخلالاً صارخاً من قبل إسرائيل بواجباتها المترتبة عليها كسلطة قائمة بالاحتلال، وتضع عقبات في طريق الجهود الدولية لإحلال السلام.

٥٦ - لقد بذل العرب والمسلمون ما في وسعهم لإحلال السلام، وقد تجلّى ذلك في مبادرة السلام العربية التي تم اعتمادها في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وتم إعادة التأكيد عليها في كل القمم العربية اللاحقة، وآخرها قمة سرت في الجماهيرية العربية الليبية. ولكن للأسف فإن هذه المبادرة الهامة الداعمة للسلام الشامل والدائم والعادل لم تلقَ حتى الآن رد فعل يتناسب مع أهميتها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٦٣ - السيد المهيري (الإمارات العربية المتحدة): قال إن المعاناة اليومية المفروضة على المدنيين العزل يومياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل هي جزء من مسلسل عدواني واسع النطاق تواصل انتهاجه إسرائيل وقوات جيشها بهدف تكريس واقع احتلالها لأراضيهم. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان تكرار الاعتداءات العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية، والقصف العشوائي، والاعتقال التعسفي للأطفال والنساء، وهدم ما يزيد على ٤٥٠ ٢ متراً خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، وتخريب المرافق المدنية والممتلكات العامة والخاصة، وتجريف الأراضي الزراعية، وفرض العقوبات الجماعية والقيود، بما في ذلك إقامة ٥٠٥ حواجز، وزيادة نقاط التفتيش "الفجائية" التي ارتفع عددها بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، مما يعرقل حركة انتقال السلع والأشخاص، والوصول إلى المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة. إن سياسة التشريد القسري عن طريق إصدار أمرين عسكريين تعرّض أعداداً كبيرة من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والقدس لخطر الترحيل إلى قطاع غزة أو إلى الخارج في أي لحظة. وتواصل القوات الإسرائيلية سياسة إزالة التراث الفلسطيني من خلال تغيير أسماء الشوارع والبلدات والأماكن المقدسة من أسماء عربية إلى أسماء يهودية.

٦٤ - إن حصار قطاع غزة من خلال الإغلاق المتكرر لمنافذه الحدودية يحرم سكانه من الحصول على مواد إغاثة كافية، وفي مقدمتها مواد الطاقة التي تشكل شريان الحياة للمستشفيات وللعديد من المرافق الحيوية الأساسية للسكان. ونتيجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، بات أغلبية الفلسطينيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، ويعانون من مشاكل صحية مزمنة. وأصبحت المياه غير صالحة للشرب نتيجة ما يقوم به الإسرائيليون من تلويث المياه الجوفية. ويوجد

الإنسان التي تحاول تقديم معلومات إلى مؤسسات دولية، أو التي تشارك في إجراءات قانونية ضد مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة القائمة بالاحتلال أو ضباط كبار في جيش الاحتلال. ولسنا بحاجة إلى أن نعدد ممارسات سلطة الاحتلال الصهيوني، لأنها موثقة في تقرير اللجنة الخاصة وفي وسائل الإعلام. وتشمل هذه الممارسات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في غزة، والعنف ضد المرأة الفلسطينية، ونظام الإغلاق، وتوسيع المستوطنات، وجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين، والجدار العازل العنصري، وسياسة التهجير، وحرف الأراضي، وهدم البيوت، وتدنيس المقدسات، والاعتقالات الجماعية التي تشمل النساء والأطفال، وكلها تعتبر انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

٦١ - إن قمع الشعب الفلسطيني يزداد سوءاً بضم الأراضي، وسياسة التهويد اللامنتهية لفلسطين. إن صدور قرار عسكري من قوة الاحتلال الصهيوني في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ يهدف إلى تفرغ القدس من أهلها هو دليل على العنصرية الصهيونية. إن بلده يرفض بشدة أي تدابير من شأنها أن تقوض السيادة الفلسطينية على القدس الشريف، ويدين سلطة الاحتلال الصهيوني على ما ترتكبه من أفعال تمس الطابع الديمغرافي والجغرافي للقدس، ويؤكد أن لا وسيلة لوقف الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية إلا بجلاء قوات الاحتلال الصهيوني عن جميع الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه التاريخية.

٦٢ - ودعا المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، إلى أن يتحمل مسؤوليته لإنهاء المسبب الرئيسي لجميع أزمات الشرق الأوسط، وهو الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية؛ فلا أمن ولا أمان في منطقة الشرق الأوسط ما دام احتلال الأراضي العربية مستمراً. ولا يمكن لأحد أن يصادر حق المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي من أي شعب.

أكثر من ٦ ٢٠٠ فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، ومن بينهم ٣٠ امرأة وأكثر من ٣٠٠ طفل. ومعظمهم محتجزون بدون توجيه اتهامات في حقهم، ويتعرضون لمختلف أنواع التعذيب وسوء المعاملة، وخصوصاً الأطفال. وهناك عدد غير معروف من الجثث في مدافن وثلاجات عسكرية للفلسطينيين الذين وافتهم المنيّة في السجون الإسرائيلية، وفي حالات كثيرة لا تخبر السلطات الإسرائيلية ذويهم أو تسلمهم جثثهم.

٦٧ - وختاماً أعاد تأكيد المسؤوليات الأساسية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة، لحماية الشعب الفلسطيني وأبناء الجولان السوري من ممارسات العدوان والاحتلال الإسرائيلي الغاشم لأراضيهم، وأعرب عن أمله أن تعزز الجمعية العامة ولاية اللجنة الخاصة، لتمكينها من مواصلة تغطيتها الكاملة والدقيقة لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وطالب أيضاً بتعزيز آليات تفصي الحقائق، بما في ذلك استكمال التحقيق في الاعتداء على أسطول الحرية.

٦٨ - السيد لطرش (الجزائر): قال إنه يقلقه رفض إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة، التي سيظل عملها لا غنى عنه ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال سادرة في ممارساتها غير الإنسانية وغير الأخلاقية وغير القانونية. إن اللجنة الخاصة تحمي المجتمع الدولي من الانزلاق إلى الصمت المتواطئ.

٦٩ - ومن الواضح للأسف أن إسرائيل ماضية في انتهاكاتها الواسعة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، ومنها التعدي على الحق في الحياة، وحرية التنقل، وحرية التعبير، والمسكن اللائق، والرعاية الطبية. والحالة في قطاع غزة بالغة الخطورة من جميع النواحي. فسكان هذه الأرض الشديدة الاكتظاظ والبالغة الفقر يعانون آثار الحصار الإسرائيلي الذي يحدّ من وصول الإغاثة الإنسانية، ويقيد الواردات التي ينعهد الأمل في الحصول عليها، ويحظر الصادرات، ويمنع شباب الفلسطينيين من زيارة أسرهم أو الذهاب إلى الجامعات خارج غزة. وكان اعتداء إسرائيل مؤخراً على أسطول المساعدات الإنسانية المتجه إلى غزة مثالا آخر على العقاب الجماعي المفروض على ١,٥ من ملايين

٦٥ - إن بلده يدين بشدة مجمل هذه الممارسات والانتهاكات الإنسانية الخطيرة التي تلجأ إليها إسرائيل بهدف التغطية على سياستها الاستعمارية، وسلبها للموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية والعربية. ولا تزال الحفريات تتواصل تحت الحرم القدسي الشريف، ويجري توسيع المستوطنات القائمة وبناء المزيد منها، فضلاً عن تشييد ما يزيد على ٢٠٠ كيلومتر إضافي من جدار الفصل العنصري في عمق مدن وقرى الضفة الغربية وحول القدس، رغم إصدار محكمة العدل الدولية لفتاها بشأن هذا الجدار الذي حوّل المناطق الفلسطينية إلى كاتونات صغيرة معزولة، مما يقضي على مقومات قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

٦٦ - وطالب المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لحمل إسرائيل على وقف كافة هذه الممارسات وجرائم الحرب التي تعتبر ضد الإنسانية، وطالب إسرائيل بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة، والميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات جنيف الأربع، وخاصة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وبمعاملة أسرى الحرب، وحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق أكد أيضاً على ضرورة تفعيل وتعزيز ولاية مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي أنشئ من

٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي لا تزال إسرائيل تتحداه. إن انتهاء الاحتلال وعودة اللاجئين إن عاجلا أو آجلا سيظلان المدخل ليس فقط إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي، بل أيضا إلى قبول من يتمسكون بحكم القانون لإسرائيل.

٧٣ - والمؤسف أن منطق القوة الذي تأخذ به إسرائيل يجريها على اتباع ممارسات غير قانونية في شكل مستوطنات، وهدم المنازل، والإجلاء، والعقاب الجماعي. وهي تقاوم توافق الآراء الدولي على حل الدولتين، وترفض التمديد الجزئي لما يسمى بتمديد المستوطنات. وفي الوقت ذاته عدلت تشريعها الخاص بالجنسية حتى تشترط أداء قسم الولاء لإسرائيل بصفتها دولة يهودية، وبذلك نزع الشرعية عن الوجود التاريخي للفلسطينيين في أرض أجدادهم. إن رئيس وزراء إسرائيل، إذ يجعل الاعتراف بإسرائيل ووضع ترتيبات أمنية لإسرائيل هدفا للمفاوضات التي استؤنفت مؤخرا، يكون قد حدد سلفا نتيجة هذه المفاوضات. إن الاقتراح الرسمي الأخير بأن تكون مسألة العرب الإسرائيليين موضوعا للتفاوض قد جعل من فكرة "الترانسفير" أو الطرد سياسة رسمية لإسرائيل، كما يفعل أيضا الادعاء بوجوب استناد المفاوضات إلى مبدأ تبادل الأرض والسكان، بدلا من تبادل الأرض مقابل السلام.

٧٤ - ويتمتع الجنود الإسرائيليون في الواقع بسلطة غير محدودة في استهداف المناطق المدنية، أو القتل والتدمير دون تمييز بين المدنيين والمقاتلين المسلحين. وبمكنتهم احتجاز العرب إلى ما لا نهاية، أو إطلاق العنان لغضب المستوطنين الشديد لترهيب الفلسطينيين، وتدنيس مواقعهم الدينية، واقتلاع أشجارهم. إن جنود الاحتلال ينتهكون حقوق الإنسان للفلسطينيين بوسائل خسيصة.

٧٥ - وعلى أي حال فإن السلام لا يمكن التفكير فيه ما دامت إسرائيل ماضية في حصار غزة وقصف سكانها

النسم. والتخفيف المفترض لم ولا يمكن أن يغير أي شيء: فعلى إسرائيل رفع الحصار فوراً حتى يتمكن السكان من أن يعيشوا عيشة طبيعية.

٧٠ - ورغم أن الآراء متفقة على أن المستوطنات غير قانونية وأن السلام وحل الدولتين يتوقفان على الوقف التام للأنشطة الاستيطانية، فإن الحكومة الإسرائيلية اختارت المضي في عملياتها الاستيطانية. وفي الجولان السوري الذي جرى ضمه في عملية قرصنة لا سابق لها، فإن الأحوال المعيشية للسكان السوريين تتدهور كل يوم، من جراء الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والرفض غير المقبول لهويتهم العربية. وهذا يؤكد شك الجزائر في أن ما تنتويه إسرائيل في الواقع هو إعادة رسم الخريطة أيضا في الأراضي المحتلة بالانتظام في ضم الأراضي وإلغاء الوجود الفلسطيني. وعلى الرغم من أن المفاوضات بالغة الأهمية، فإنه لن يتسنى تسوية الصراع إلا إذا أنهت إسرائيل احتلالها، وسحبت قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة، وكفّت عن جميع سياساتها الاستفزازية التي تعطل نجاح عملية السلام. ويؤيد وفده كل التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة في الفصل السابع من تقريرها، وبخاصة التوصية الأولى الموجهة إلى إسرائيل في الفقرة ١٠٠ (ب).

٧١ - إن ذات أسس الأمم المتحدة وحدود سلطتها تتعرضان لاختبار مؤلم من جراء التطورات في الشرق الأوسط. فإفلات إسرائيل من العقاب يقوّض مصداقية المنظمة. ولا بد لعجز الأمم المتحدة إزاء إسرائيل من أن ينتهي، ويجب على مجلس الأمن ممارسة اختصاصاته في هذا الشأن.

٧٢ - السيد رمضان (لبنان): قال إنه انقضى ٤٣ عاما على بدء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والجولان السوري، وأيضا على اتخاذ قرار مجلس الأمن

٧٨ - السيد السباني (اليمن): قال إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل لأكثر من أربعة عقود لا تقيم اعتبارا للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتسببت في تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق. وتواصل إسرائيل بناء الجدار العازل، وتوسيع مستوطناتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وهي أعمال أكدت قرارات الأمم المتحدة أنها انتهاكات صريحة لاتفاقية جنيف.

٧٩ - لقد استمرت إسرائيل في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، حيث يتكرر مسلسل القتل، والتجويع، والظلم، والعقوبات الجماعية، ومصادرة الأراضي، وإغلاق المعابر الحدودية، مما حوّل غزة إلى أكبر سجن في العالم، وحرمان سكانها من الحصول على المتطلبات الأساسية للحياة، كالغذاء، والكهرباء، والدواء، والماء، والوقود. ويؤكد تقرير اللجنة الخاصة بوضوح تأثر حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير نتيجة للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، الذي راح ضحيته ٤٢٠ ١ فلسطينيا، وجرح ما يزيد على ٥ ٠٠٠ آخرين، وهدم ما يزيد على ٥ ٠٠٠ منزل، وتشريد ما يقارب ٢٠ ٠٠٠ أسرة فلسطينية، وهو ما سجله تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف بتقرير غولدستون، الذي أشار صراحة إلى استهداف إسرائيل للمدنيين بشكل متعمد، ووصف هذه الأعمال بأنها جرائم حرب تتطلب تحرك المجتمع الدولي.

٨٠ - ويدعو وفده المجتمع الدولي، متمثلا في مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي، وتحديد دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولكفاحه من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ويدين بلده أيضا المحاولات

بدعوى أنهم إرهابيون. والحصار مفروض من الداخل أيضا، فالفلسطينيون ممنوعون من الوصول إلى حوالي ثلث الأرض الزراعية الصالحة في غزة، ومحظور عليهم الصيد في مياههم.

٧٦ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في وقت سابق من الجلسة، يتساءل وفده عن مدى الضرر الذي سببته بالفعل القذائف التي أطلقت على الأرض الإسرائيلية. ويضاف إلى ذلك أن مصير العريف جلعاد شاليط هو مصير يتوقعه أي جندي؛ وبالمعدل المسموح به الآن لدخول الإمدادات إلى غزة، فإن وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل قدرت أن إصلاح الدمار الذي أحدثته إسرائيل سيحتاج إلى ٧٠ عاما؛ وإذا كانت إسرائيل تعتبر تقرير اللجنة الخاصة متحيزا، فإنه يجب عليها التعاون مع استقصاءات هذه اللجنة حتى يتسنى الاستماع إلى آرائها. وفيما يتعلق بما تدعيه إسرائيل من كونها ديمقراطية، فمن المؤكد أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين الخاضعين لحكم إسرائيل.

٧٧ - وعلى المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بقوة القانون، وبتسوية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. ولا بد للسلام الدائم من أن يشمل سوريا، وهو ما يعني أن على إسرائيل الامتنثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب تماما من الجولان السوري المحتل. وفي الوقت نفسه فإن أي محاولة من جانب إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان هي انتهاك للقانون الدولي. ويتعين أيضا التنديد بممارسات إسرائيل الوحشية في السجون في الجولان السوري المحتل ورفض زيارة الأسر للتزلاء.

٨٤ - وفي الوقت ذاته هناك خيار أفضل من إطلاق القذائف على المدنيين الأبرياء، وهو استراتيجية شاملة مصممة بعناية تستتبع امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في مقابل الاعتراف بدولة إسرائيل والحق السيادي لإسرائيل في الوجود جنبا إلى جنب مع فلسطين وجيرانها العرب. إن المجموعة الرباعية، التي أتاحت فرصة أخرى لبلدان المنطقة، يجب أن تحظى بالدعم الذي تحتاجه لكي تنجح. إن نيجيريا تتقرب نتيجة المحادثات المباشرة بين الأطراف. والهدف من ذلك يجب أن يكون تسوية تتيح لدولة فلسطين أن تقوم وتتعايش مع إسرائيل. وتدعم حكومته بشدة القضية الفلسطينية، والحق الثابت للشعب في إقامة دولة مستقلة. وستعمل مع سائر الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة.

٨٥ - السيد سيفو (جمهورية ترازيا المتحدة): قال إن وفده يرحب باستئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ويثني على حكومة الولايات المتحدة لقيادتها في هذا الصدد، ويحيي الجهود التي تبذلها الأطراف الأخرى، سعيا إلى سلام وأمن دائمين في المنطقة.

٨٦ - إن الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ما زالت تتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية: فالتوسيع الجاري للمستوطنات، وهدم المنازل، والإحلاء القسري، وإنشاء الجدار العازل، كلها عقبات كأداء في طريق السلام. ومع الاعتراف بحق الشعب الإسرائيلي في الأمن، فإن حكومته تستنكر الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين.

٨٧ - وتؤيد حكومته تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس القانون الدولي، وتؤيد أيضا حل الدولتين، فضلا عن حق المدنيين الإسرائيليين في العيش في سلام. ومن هنا فإنها تحث على التنفيذ التام لقرار مجلس

الإسرائيلية غير القانونية لضم الجولان السوري المحتل، من خلال التوسع في إنشاء المستوطنات، واستغلال الموارد الطبيعية، وغيرها من الممارسات غير الشرعية.

٨١ - وفي الختام يؤكد وفده على ضرورة إيقاف عمليات الاستيطان وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. ويؤيد وفده ما جاء في استنتاجات وتوصيات اللجنة الخاصة بخصوص حث مجلس الأمن على كفالة تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥، الذي طلبت فيه من إسرائيل التقييد بالتزاماتها القانونية بوقف تشييد الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨٢ - السيد أونيمولا (نيجيريا): قال إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق في ظروف يعامل فيها شطر من السكان معاملة لا تليق بالإنسان. إن الدول المتقاربة التفكير يجب عليها جميعا أن تدعو إسرائيل إلى الكف عن الممارسات التي تقوض عملية السلام في الشرق الأوسط. إن تكثيف مشاريع البناء التي تشرع فيها الحكومة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أمر مقيت للغاية. وستتدعم ثقة أطراف الصراع إذا مُدّد وقف بناء المستوطنات لإثبات جدية إسرائيل في عملية السلام.

٨٣ - وهناك مدعاة أخرى للقلق، وهي لجوء السلطات الإسرائيلية إلى تعذيب النساء والأطفال، على نحو ما أوردته اللجنة الخاصة؛ وأيضا الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة الذي يتسبب في المعاناة، وقييد حرية التنقل، ويزيد من الفقر، مما يزيد من إذلال السكان الذين هم أصلا تعساء. إن الزيادة الهامشية في الإمدادات التي تدخل غزة أثرت بالكاد على الأزمة الإنسانية هناك، ويتبقى الكثير جدا المطلوب عمله. وفي الجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى ذلك، تتعامل إسرائيل بافتراض وجود جنسين ونظامين، وهو ما يتضح في تخصيصها التمييزي للموارد المائية لصالح المستوطنين اليهود.

الأساسية على شعب آخر؟ وأي ديمقراطية أو "نظام قضائي محترم" يقرّ الاحتلال والاستعمار والتعذيب؟

٩٠ - إن إسرائيل تنتهك حكم القانون، ولا بد من حملها على الإقرار بجرائمها. وعليها أن تسمح بإحلال السلام بدلا من الاكتفاء بالحديث عن السلام. ويجب على إسرائيل أن تتعاون مع اللجنة الخاصة التي يتعين عليها، مثل أي هيئة معنية بالتقصّي، التحقق من الوقائع وتوثيقها.

٩١ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إنه يستنكر بيانات ممثل إسرائيل بشأن التزام إسرائيل بحقوق الإنسان. فإسرائيل، التي ترتكب جرائم حرب وتسبب في معاناة رهينة للمدنيين في الأراضي المحتلة، ليست مؤهلة لتبشير الآخرين بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وإسرائيل دولة يهودية معلنة ذاتيا تنخرط، كما لاحظ مراقبون دوليون عديدون، في ممارسات عنصرية في الأراضي المحتلة. وإذا كانت حقا من أنصار حقوق الإنسان، فإن من المدهش استمرارها في منع اللجنة الخاصة من زيارة الأراضي المحتلة للوقوف بنفسها على الحالة فيها. وإذا كان عمل اللجنة الخاصة وتقريرها ميسّين كما تدعي إسرائيل، فإن ذلك يجب أن ينطبق على كل البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في هذه الجلسة، بما فيها بيانات أصدقاء إسرائيل.

٩٢ - وقد أشار ممثل إسرائيل إلى قضية جلعاد شاليط الذي لا يزيد على كونه جنديا إسرائيليا واحدا، وفاته أن يشير إلى آلاف الأشخاص الذين تعتقلهم إسرائيل، ومنهم نساء وأطفال. فقد حددت إسرائيل بالفعل إقامة طفل لا شيء إلا لأنه ولد في الجمهورية العربية السورية.

٩٣ - إن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تزداد، خلافا لما تدعيه إسرائيل. ولم يسبق للتاريخ أن شهد

الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والاحترام التام للقانون الإنساني الدولي، والعمل بشكل فوري ومستمر وغير مشروط على فتح المعابر في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل التدفق السلس للمساعدات الإنسانية والتجارة والناس. ونرحب بتخفيف إسرائيل مؤخرا للقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية وعلى دخول البضائع إلى غزة، وإن كان مطلوبا مزيد من الخطوات.

٨٨ - وتعرب حكومته عن تضامنها مع حق الشعب الفلسطيني في السلام وفي وجوده السيادي في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. إن إسرائيل وفلسطين ستستفيدان كثيرا من المستقبل المشترك القائم على التعايش السلمي والاحترام المتبادل.

حق الرد

٨٩ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): تكلمت ممارسة حقها في الرد، فقالت إن الوفد الإسرائيلي يدعي أن بلده يهتم للغاية بحقوق الإنسان، وهذا قد يصدق بالنسبة إلى سكانه اليهود، ولكن لا يصدق، كما يعلم الجميع جيدا، على السكان الفلسطينيين الخاضعين لاحتلاله. فسجل إسرائيل الموثق في مجال حقوق الإنسان يتضمن، بدلا من ذلك، احتلال أرض شعب آخر لأربعة عقود؛ وأسوأ إرهاب في المنطقة؛ وقتل المدنيين؛ والسجن التعسفي؛ وهدم المنازل؛ وبناء المستوطنات على أرض لا تملكها؛ وجدارا عازلا يقصد به تطويق السكان وعرقلة الحياة العادية؛ وإقامة مئات من نقاط التفتيش في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وممارسة العقاب الجماعي، وخصوصا بحصار غزة. ورغم الصورة الوردية التي رسمها الوفد الإسرائيلي، فإنه لا يُسمح بدخول غزة إلا لـ ٢٥ في المائة فقط من البضائع الأساسية غير الممنوعة. وقالت إنها تود أن تجيب إسرائيل على السؤالين التاليين. هل هناك بلد آخر ينكر، طوال ٤٠ عاما، حقوق الإنسان

تخفيف الحصار المفروض على غزة، فإن الأونروا لا تزال غير قادرة على استئناف العمل في المشاريع الرئيسية للهيكل الأساسية، باستثناء ثلاثة مشاريع تجريبية تهدف إلى اختبار سلامة سلسلة الإمداد. ومع ذلك واصلت الوكالة توفير برنامج مكثف لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ والخدمات العامة الأساسية في غزة والضفة الغربية. ولذلك يجب علينا دعم المفوض العام، والإعراب له وللموظفي الوكالة عن تقديرنا لهم لتكبدهم المشاق، رغم الصعوبات التي يلاقونها، سعياً للحفاظ على الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين. ويرى وفده أن إصدار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي بدأ العمل بها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هو مواصلة لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تمخضت عن برنامج السنوات الثلاث الذي قاد تنفيذه المفوض العام؛ وقد أتت عملية الإصلاح أكلها فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة البرامج وغيرها.

٩٧ - ويستشف من تقرير المفوض العام أن الوضع المالي للوكالة ما زال مظلماً، بل إن الحالة المالية الهشة في عام ٢٠٠٩ وما سبقه من أعوام عرقلت اضطلاع الوكالة بولايتها فيما يتصل بالإغاثة والحماية والتنمية البشرية. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى المفوض العام، أعربت اللجنة الاستشارية للوكالة عن قلقها من نقص التمويل الهيكلي الطويل الأجل للوكالة. وقد نجحت الحالة المالية الحرجة عن النقص في تمويل الميزانية العادية ونداءات الطوارئ، وانكماش رأس المال المتداول، وحالات العجز المتراكم في بعض حسابات المشاريع، والعجز الهيكلي، وكل ذلك حال دون مواكبة الاحتياجات الناجمة عن النمو الطبيعي في أعداد اللاجئين. ولكي لا تطغى الصعوبات المالية والتشغيلية على الإنجازات التاريخية للوكالة، ينبغي تكثيف الجهود لاقتراح الدعم المعنوي المقدم لها بالدعم المالي. وأعرب عن أمله أن تتمكن الوكالة من اجتياز هذا المأزق من

أعمالاً إرهابية وتمييزاً أكثر وحشية من تلك التي ترتكبها إسرائيل وحكومتها ضد العرب.

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/65/13، 225، 283، 311)

٩٤ - السيد الزباني (البحرين): بدأ كلمته بشكر البلدان المضيئة للاجئين الفلسطينيين، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٩٥ - إن تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/65/13) يقدم تفاصيل للصعوبات التي واجهتها الوكالة في الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة لسياسة إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني التي شملت ٣٥٠ إغارة على مخيمات الضفة الغربية البالغ عددها ١٩ مخيماً، إضافة إلى الاستمرار في انتهاج سياسة الإغلاقات، وفصل شبكات الطرق، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والتوسع في المستوطنات، وفرض حظر التجول، وحملات التفتيش والاعتقال، والقتل المستهدف، وتفاقم عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين. ويصف تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/65/35)، بالإضافة إلى ذلك، هذا العنف من جانب المستوطنين الذي يؤثر سلباً على قدرة الوكالة على أداء مهامها، وفقاً لولايتها، في دعم اللاجئين الفلسطينيين. وانتهكت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً حصانات الوكالة وموظفيها، بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاق كومي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧ الذي إسرائيل طرف فيه.

٩٦ - وأشار تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى أنه، رغم الإعلان الذي أصدرته إسرائيل في تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن نيتها

خلال توسيع قاعدة المانحين، والحصول على تدفقات مالية أكثر، وبخاصة من المانحين الرئيسيين. ويجب الثناء على هؤلاء المانحين لما قدموه من قبل من مساعدة إلى الوكالة حتى تستعيد وضعها المالي السليم، والحيلولة دون المسّ بالخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في ميادين عملها الخمسة.

٩٨ - إن الإحجام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ولا سيما ما يتعلق بالفقرة ١١ منه القاضية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، قد جعل الوكالة مؤسسة حيوية تقوم بتوفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ومنهم النازحون في عام ١٩٦٧. ولا بد من الوصول إلى حل للمشكلة وتسوية مشكلة الشرق الأوسط ككل - وجوهرها قضية فلسطين - وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وغيرها من المبادرات والمنهجيات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.